



الأمم المتحدة

تقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها
الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة
الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ
برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون

الملحق رقم ٢ (A/S-22/2)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون
الملحق رقم ٢ (A/S-22/2)

**تقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها
الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة
الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ
برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية**



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق
الأمم المتحدة.

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الصفحة</u>
الأول -	مقدمة ١
الثاني -	تنظيم الدورة ١
ألف -	افتتاح الدورة ومدتها ١
باء -	الحضور ١
جيم -	أعضاء المكتب ٢
دال -	الوثائق ٢
الثالث -	الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ٣
ألف -	مشروع جدول الأعمال المؤقت والترتيبات التنظيمية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية ٤
باء -	وضع قائمة بالمتكلمين في المناقشة التي ستجرى في الجلسة العامة للدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ٥
جيم -	رسالة موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية ٥
دال -	الترتيبات المتعلقة باعتماد المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية ٥
هاء	الاستعراض الشامل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ٦
الرابع -	اعتماد تقرير اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية ٣٠
الخامس -	التوصيات المقدمة من اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية لكي تعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين، والمقرران اللذان اتخذتهما الهيئة التحضيرية ٣٠
ألف -	المقررات الموصى بأن تعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين ٣٠
باء -	المقررات التي اتخذتها اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين ٣٤

الفصل الأول

مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، بموجب قراراتها د/٢/١٩، المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، و ٢٠٢/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٨٩/٥٣ ألف المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٨٩/٥٣ بء المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، أن تعقد دورة استثنائية يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون). وقررت أيضا أن تعمل لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٢ - اجتمعت لجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في مقر الأمم المتحدة يومي ٢٣ و ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وعقدت جلسيتين (١ و ٢) وعددا من الجلسات غير الرسمية للفريق العامل.

٣ - وافتتح الدورة رئيس الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة، سيمون أبتون (نيوزيلندا).

باء - الحضور

٤ - مثلت الدول التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، استراليا، اسرائيل، إكوادور، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينافاسو، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر سليمان، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، زيمبابوي، ساموا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، الصين، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، قيرغيزستان، كازاخستان، الكرسي الرسولي، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا،

الكونغو، كينيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، موناكو، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٥ - وحضر الدورة المراقب عن فلسطين.

٦ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات المرتبطة بها: منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، البنك الدولي، المنظمة البحرية الدولية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة السياحة العالمية.

٧ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقبين: الجماعة الكاريبية، أمانة الكمنولث، اللجنة الأوروبية، المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، السلطة الدولية لقاع البحار، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٨ - وحضر الدورة عدد كبير من المنظمات غير الحكومية.

جيم - أعضاء المكتب

٩ - تكون مكتب اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية على النحو التالي:

الرئيس: سيمون أبتون (نيوزيلندا)

نواب الرئيس: نيفيد حنيف (باكستان)

ساندور موزس (هنغاريا)

لارغاتون وتارا (كوت ديفوار)

جورج تامبوت (غيانا)

١٠ - وعمل لارغاتون وتارا (كوت ديفوار) أيضا بصفته مقررا بالإضافة إلى عمله كنائب للرئيس.

دال - الوثائق

١١ - وكان معروضا على اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية الوثائق التالية:

(أ) مشروع جدول الأعمال المؤقت والمسائل التنظيمية للدورة الاستثنائية (E/CN.17/)

1999/PC/CRP.1؛

(ب) رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة التحضيرية (E/CN.17/1999/PC/CRP.2)؛

(ج) مذكرة إعلامية عن وضع قائمة المتكلمين في المناقشة في الجلسات العامة للدورة الاستثنائية (E/CN.17/1999/PC/CRP.3).

الفصل الثالث

الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

١٢ - في الجلسة ١، المعقودة يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩، عرض رئيس اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية والعشرين الوثائق التالية:

(أ) مشروع جدول الأعمال المؤقت والمسائل التنظيمية للدورة الاستثنائية (E/CN.17/1999/PC/CRP.1)؛

(ب) رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة التحضيرية (E/CN.17/1999/PC/CRP.2)؛

(ج) مذكرة إعلامية عن وضع قائمة المتكلمين في المناقشة في الجلسات العامة للدورة الاستثنائية (E/CN.17/1999/PC/CRP.3).

١٣ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية إلى بيانات رفيعة المستوى أدلى بها كل من وزير الأراضي والمسح والبيئة في ساموا (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)؛ ووزير العلم والتكنولوجيا والبيئة في كوبا؛ والقائم بأعمال جزر مارشال؛ ووزير الداخلية والإسكان والبيئة في ملديف؛ والممثل الدائم لهايتي؛ ووكيل وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للشؤون العالمية؛ والسفير المكلف بشؤون البيئة والتنمية المستدامة في بلجيكا؛ والمدير العام للبيئة والأمن النووي والحماية المدنية في اللجنة الأوروبية، باسم الاتحاد الأوروبي؛ والممثل الدائم لموريشيوس؛ ووزير العلم والتكنولوجيا في غيانا؛ وممثل سانت لوسيا؛ والممثل الدائم لسورينام؛ والممثل الدائم لجامايكا؛ والممثل الدائم لغرينادا؛ والقائم بأعمال فيجي؛ وممثل نيوزيلندا؛ ووزير البيئة والطاقة والموارد الطبيعية في بربادوس (باسم بلدان الاتحاد الكاريبي).

١٤ - وفي الجلسة ١ أيضا أدلى ممثل أنتيغوا وبربودا ببيان.

١٥ - وبعد ذلك، وفي الجلسة نفسها، أجرت اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية حوارا تفاعليا.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

ألف - مشروع جدول الأعمال المؤقت والترتيبات التنظيمية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية

١٦ - في الجلسة ٢، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، كان معروضا على اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية مشروع جدول الأعمال المؤقت والمسائل التنظيمية للدورة الاستثنائية E/CN.17/1999/PC/CRP.1.

١٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو ألمانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وجزر مارشال، وساموا.

١٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، عدلت اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية الترتيبات التنظيمية الواردة في الوثيقة E/CN.17/1999/PC/CRP.1 بإدراج الفقرات الأربع التالية في الفرع أولا:

"وبالإضافة إلى ذلك، يجوز لكل من واليس وفوتونا، وتوكيلاو، الاشتراك في الدورة الاستثنائية بصفة مراقب.

"ويجوز للرئيس أن يوجه الدعوة إلى عدد محدود من المنظمات الحكومية الدولية غير المشمولة بالفقرة ١٤ أعلاه للإدلاء ببيانات في اللجنة الجامعة المخصصة.

"ورحنا بتوفر الوقت اللازم، يجوز لعدد محدود من المنظمات غير الحكومية التي ترشحها الأوساط المناصرة لها أن تدلي ببيانات في المناقشة التي ستجرى في الجلسة العامة، رحنا بموافقة رئيس الجمعية العامة.

"ويجوز لممثلي المنظمات غير الحكومية الذين لا يتسع المجال للاستماع إليهم في الجلسة العامة أن يدلوا ببيانات في اللجنة الجامعة المخصصة".

١٩ - وفي الجلسة نفسها، وعقب بيان أدلى به ممثل الأمانة العامة، أقرت اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية جدول الأعمال المؤقت والترتيبات التنظيمية للدورة الاستثنائية، الوارد في الوثيقة E/CN.17/1999/PC/CRP.1، بصيغته المعدلة، وأوصت الجمعية العامة باعتماده (انظر الفصل الخامس، الفرع ألف).

باء - وضع قائمة بالمتكلمين في المناقشة التي ستجرى في الجلسة العامة للدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٠ - في الجلسة ٢، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، كان معروضا على اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية مذكرة من الرئيس بعنوان "وضع قائمة بالمتكلمين في المناقشة التي ستجرى في الجلسة العامة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (E/CN.17/1999/PC/CRP.3).

٢١ - وفي الجلسة نفسها، عدلت اللجنة مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة E/CN.17/1999/CRP.5 بإدراج الفقرة الجديدة التالية بعد الفقرة ١٥: "وبالإضافة إلى ذلك يجوز لكل من واليس وفوتونا، وتوكيلاو، الاشتراك في الدورة الاستثنائية بصفة مراقب".

٢٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أحاطت اللجنة علما بمذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة (E/CN.17/1999/CRP.3)، بصيغتها المعدلة.

جيم - رسالة موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية

٢٣ - في الجلسة ٢، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، كان معروضا على اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية، رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة التحضيرية (E/CN.17/1999/PC/CRP.2).

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بالرسالة (E/CN.17/1999/PC/CRP.2).

دال - الترتيبات المتعلقة باعتماد المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية

٢٥ - في الجلسة ٢، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، كان معروضا على اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية ورقة غير رسمية تتضمن الترتيبات المتعلقة باعتماد المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية على الترتيبات الواردة في الورقة غير الرسمية (انظر الفصل الخامس، الفرع باء، المقرر 1999/PC/1).

هاء - الاستعراض الشامل لبرنامج العمل من أجل التنمية
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٧ - في الجلسة ٢، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، كان معروضا على اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية نصا بعنوان "مشروع إعلان" قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية، ونصه كالتالي:

"مشروع إعلان"

في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩

"نحن، الدول المشاركة في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

"وقد اجتمعت بمقر الأمم المتحدة يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩،

"وإذ تعيد تأكيد مبادئ التنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بها الواردة في إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وإعلان بربادوس، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

"وإذ تشير إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، والمقررات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة في دوراتها الرابعة والسادسة والسابعة،

"وإذ تعيد تأكيد أن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يترجم جدول أعمال القرن ٢١ إلى سياسات وإجراءات وتدابير محددة يتعين اتخاذها على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التصدي لهذه القيود [و] [تحقيق التنمية المستدامة]،

"وإذ تدرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلع جميعها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات العيش وأنها ما زالت ملتزمة التزاما قويا بالحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي الذي يتوقف عليه مستقبلها، وإذ ترى أن الهدف من هذا الاستعراض لمواصلة تنفيذ برنامج العمل هو مواصلة العمل على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي بشأن التنمية المستدامة، وأن هذا الاستعراض يوفر مقياسا لمدى التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقاليمها، ويحدد المواضيع التي تستوجب اهتماما خاصا للمضي قدما في تنفيذ التنمية المستدامة،

* اتفق على النص غير الوارد بين قوسين معقوفين رهنا بالاستشارة.

"وإذ تذكر بأن من المسلم به أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة بالنسبة للبيئة والتنمية على السواء لأنها هشة وضعيفة من الناحية البيئية، ولأنها تواجه قيودا خاصة في جهودها المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة [ولأن ظروفها المادية الخاصة كثيرا ما تنشأ عنها صعوبات بالنسبة للاستفادة من البيئة الاقتصادية العالمية وبالتالي بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة].

"وإذ تدرك أن جماعات الدول الجزرية الصغيرة النامية هي القيّمة على مساحات شاسعة من محيطات العالم ولها نصيب وافر من التنوع البيولوجي العالمي، وأنها تتصدر المعركة ضد التغيرات المناخية، وأن كونها عرضة للمخاطر ووضعيتها الصعبة يؤكدان الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل،

"وإذ تدرك أيضا أن الحلول التي تم التوصل إليها في هذا الصدد يمكن أن تكون أمثلة مفيدة لبلدان أخرى حول العالم،

"وإذ تدرك كذلك أن جهودا كبيرة قد بذلت على كافة الأصعدة لتنفيذ برنامج العمل وأن هناك حاجة إلى مواصلة تعزيز هذه الجهود بدعم حقيقي، بما في ذلك الدعم المالي، من جانب المجتمع الدولي، وبتعزيز المؤسسات وتحسين التنسيق وبناء القدرات الموجه نحو أهداف بعينها، وتيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا طبقا للفقرة ٣٤-١٤ (ب) من جدول أعمال القرن ٢١،

"وقد نظرت في التقارير المرحلية المقدمة بشأن تنفيذ برنامج العمل وفي الآراء التي عبّرت عنها الوفود في الدورة الاستثنائية،

"واقترنا منها بوجوب الإسراع بتنفيذ برنامج العمل من خلال إحراز التقدم في المجالات المتداخلة والمتراصة لبناء القدرات والتمويل ونقل التكنولوجيا، وبضرورة توطيد الترتيبات المؤسسية من أجل تنفيذه بنجاح،

"١ - ترحب بجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية للوفاء بالتزاماتها إزاء برنامج العمل وبدعم المجتمع الدولي، وتلاحظ أن هذه الجهود تأثرت بالقيود المالية والقيود الأخرى المتعلقة بالموارد والعوامل الاقتصادية والبيئية العالمية؛

"٢ - ترحب أيضا بالجهود المتواصلة للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل صوغ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة [وذلك بهدف تهيئة بيئة مواتية لمعالجة القضايا الشاملة ومن بينها قضية الفقر]؛

٣" - تطلب من المجتمع الدولي أن يقدم الوسائل الفعالة، بما فيها الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها والجديدة والإضافية طبقاً للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، خاصة أقلها نمواً] في جهودها من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٤" - تطلب من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لبرامج ومشاريع بناء القدرات والمؤسسات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يدعم حيثما يكون مناسباً، إنشاء مراكز التدريب وغيرها من الجهود ذات الصلة لبناء القدرات؛

٥" - تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على ما تحتاجه من نقل للتكنولوجيا السليمة بيئياً، كما هو وارد في برنامج العمل، لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ برنامج العمل؛

٦" - تطلب إلى الأمين العام تحسين الترتيبات المؤسسية الموجودة في الأمم المتحدة وذلك لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية فعلياً لكي تصبح الأمم المتحدة أكثر إقداماً على المبادرة في مجال تعزيز ومساعدة التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٧" - تؤيد مجموعة المبادرات العامة لمواصلة تنفيذ برنامج العمل كما هو مبين في [توصيات لجنة التنمية المستدامة]].

٢٨ - وفي الجلسة ٢ أيضاً، كان معروفاً على اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية لمشروع تجميع منقح بشأن مساهمة اللجنة في الدورة الاستثنائية، قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية. ونصه كالتالي:

"نظرت لجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في النقاط التالية من أجل إعداد مشروع وثيقة للجمعية العامة:

"حالة التقدم المحرز والمبادرات التي اتخذت لتنفيذ
برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية
الصغيرة النامية مستقبلاً"

"أولاً - مقدمة"

١" - منذ أن اعتمد برنامج العمل في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في عام ١٩٩٤، تم استعراض جميع فصوله التي تتضمن أساساً متكاملًا

* اتفق على النص غير الوارد بين قوسين معقوفين رهناً بالاستشارة.

وشاملا للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها الرابعة المعقودة في عام ١٩٩٦ ودورتها السادسة المعقودة في عام ١٩٩٨. وواصلت اللجنة، في دورتها السابعة المعقودة في عام ١٩٩٩، أثناء التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل، وحددت المجالات التالية لاتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية بشأنها، بما في ذلك الوسائل اللازمة لتنفيذها: التغيرات المناخية، بما فيها تقلب المناخ وارتفاع مستوى سطح البحار؛ والكوارث الطبيعية؛ وموارد المياه العذبة؛ والموارد الساحلية والبحرية؛ والطاقة؛ والسياحة. وأقرت اللجنة بأن تركيز استعراضها على كل قطاع لا ينبغي أن يقلل من الحاجة إلى التنفيذ الكامل والشامل لكل فصول برنامج العمل. وأكدت اللجنة على أن برنامج عمل بربادوس ما زال يمثل إطارا قيّمًا وحيا لجهود التنمية المستدامة التي تقوم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأحاطت علما بالإجراءات التي اتخذتها الحكومات واللجان والمنظمات الإقليمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لدعم الأنشطة المرتبطة بتنفيذ برنامج العمل. وتعيد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تأكيد التزام المجتمع الدولي بمواصلة تنفيذ برنامج العمل.

٢ - كما أحاطت لجنة التنمية المستدامة علما، في دورتها السابعة، بنتائج اجتماع ممثلي المانحين للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ والذي نظر، في جملة أمور، في مجموعة من المقترحات الوطنية والإقليمية الخاصة بالمشاريع. وأكد الاجتماع إحساسا قويا بالتزام الدول الجزرية الصغيرة النامية ببرنامج العمل وملكيته لها، ولاقى ترحيبا بوصفه مساهمة في تعزيز وإثراء الشراكة بين هذه الدول والمجتمع الدولي. وكذلك أحاطت الدورة علما بما بذلته الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهود كبيرة، وفقا لمسؤوليتها، على الصعيدين الوطني والإقليمي، لبلوغ أولويات برنامج العمل وأهدافه، خاصة إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. وتمشيا مع شواغلها الخاصة وواضحة في الاعتبار أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي القائمة على جزء هام من محيطات العالم وبحاره ومواردها، دخلت هذه الدول بصورة نشطة وبناءة في مفاوضات دولية سعيًا للتوصل إلى نهج متكاملة في مجالات مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وقانون البحار، والمصائد المستدامة، والتلوث البحري، وقامت بجهود للوفاء بالتزاماتها التي تنص عليها الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٣ - وفي الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، أعاد المجتمع الدولي إقراره بالقيود الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والحاجة إلى دعم خاص لما تبذله من جهود للنهوض بالتنمية المستدامة بسبب صغر مساحتها وبعدها وهشاشتها البيئية وكونها عرضة للتغيرات المناخية وأوجه ضعفها الاقتصادي. وتتقاسم الدول الجزرية الصغيرة النامية العديد من الشواغل والقيود المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتتأثر بها بدرجات متباينة. وقد أقر جدول أعمال القرن ٢١ بالحالة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وباحتياجاتها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وجرى التعبير عن ذلك بصورة أكثر تحديدا في برنامج العمل. وتشمل القيود التي تعترض سبيل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: ضيق قاعدة الموارد بما لا يسمح للدول الجزرية الصغيرة النامية بالاستفادة من وفورات الحجم الكبير؛ وضيق الأسواق الداخلية والاعتماد الشديد

على عدد قليل من الأسواق الخارجية والنائية؛ وارتفاع تكاليف الطاقة، والهياكل الأساسية، والنقل والاتصالات وتقديم الخدمات؛ وطول المسافات بين أسواق التصدير ومصادر الاستيراد؛ وتدني وعدم انتظام حجم حركة المرور الدولية؛ وضعف المقاومة في وجه الكوارث الطبيعية؛ وتزايد أعداد السكان؛ والتقلب الشديد في النمو الاقتصادي؛ وقلة الفرص أمام القطاع الخاص والاعتماد الشديد نسبيا لاقتصاداتها على القطاع العام، وهشاشة البيئات الطبيعية.

"٤ - كما أحاطت اللجنة علما في دورتها السابعة بأنه، منذ انعقاد المؤتمر العالمي في عام ١٩٩٤، ووتيرة العولمة وتحرير التجارة تؤثر على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بما تثيره من مشاكل وما تتيحه من فرص جديدة بالنسبة لها ولأنها تزيد من الحاجة إلى التنفيذ المركّز لبرنامج العمل. فنتيجة للعولمة، أصبحت أطر السياسات الوطنية والعوامل الخارجية، بما فيها الآثار التجارية، عاملا حاسما في تحديد نجاح الدول الجزرية الصغيرة النامية أو فشلها في جهودها الوطنية. والدول الجزرية الصغيرة النامية يقلقها بصورة خاصة، احتمال أن تؤدي ظروفها [غير المواتية] إلى تهميشها في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ في مجالات التجارة والاستثمار والسلع الأساسية وأسواق رأس المال] ولمعالجة هذه [المشاكل] [التحديات المتواصلة] [المشكلات واغتنام الفرص وتقليل المخاطر إلى أدنى حد] تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية بإصلاحات داخلية في مجال سياسة الاقتصاد الكلي ليستنى لها الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما بدأت على الصعيد الإقليمي أيضا بوضع أطر السياسات العامة المناسبة والترتيبات المناسبة لإدماج نهجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في التنمية المستدامة، وذلك لكي تتيح لنفسها أقصى ما يمكن من الفرص وتقلل القيود التي تواجهها إلى أدنى حد. ويحتاج الأمر إلى توازن يحقق الدعم المتبادل فيما بين البيئة الدولية والبيئة الوطنية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

"٥ - تقر الجمعية العامة بأنه في حين يتوقف الاستمرار في نهج التنمية المستدامة على رغبة الدول الجزرية الصغيرة النامية وبأنه ينبغي لجميع الشركاء تعزيز بيئة مؤاتية، فإنه يجب على المجتمع الدولي اتخاذ مزيد من التدابير لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال. وأقرت لجنة التنمية المستدامة أن تحقيق مزيد من النجاح في تنفيذ برنامج عمل بربادوس يتطلب اتخاذ جميع الشركاء لتدابير في المجالات التالية: تعزيز بيئة مؤاتية للاستثمار والمساعدة الخارجية؛ تعبئة الموارد والتمويل؛ نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل؛ وبناء القدرات، بما في ذلك التعليم والتدريب والتوعية والتنمية المؤسسية. وقامت اللجنة بتقييم التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي منذ المؤتمر العالمي في الاستجابة للأحكام المالية لبرنامج العمل، لا سيما من خلال تعبئة الموارد، والدخول في مناقشات بشأن التمويل من أجل التنمية، والعمل على وضع الرقم القياسي للضعف، والتنسيق بين الجهات المانحة وتعزيز الشراكات وتوسيعها، وتعميم أنشطة التنمية المستدامة والعمل على الحصول على نتائج أفضل من المؤسسات لدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية والتنمية المستدامة فيها، لا سيما عن طريق بناء القدرات. وعبرت اللجنة من جديد عن الحاجة إلى تدابير أكثر تركيزا على جميع المستويات، بما في ذلك على المستوى الدولي، لتعزيز الدعم، بما في ذلك الدعم المالي من جميع المصادر، للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل البرامج والمشاريع الهادفة إلى بناء القدرات وبناء المؤسسات وتسهيل حصول الدول

الجزرية الصغيرة النامية على التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها واستخدامها على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل. ولتيسير اتخاذ إجراءات محددة في هذه المجالات، هناك حاجة لأن تضع حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية إطارا فعالا للسياسة العامة أو تعززه إلى جانب استراتيجيات أو خطط عمل للتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦ - يظل الفقر مشكلة أساسية تؤثر على قدرة العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة. وقد أضر الطابع المعقد للفقر وتفشيهِ واستمراره بقدرة الدول على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتغذية والماء النقي والمرافق الصحية وباضطلاعها بإدارة فعالة للمجالين البري والساحلي وبالتخطيط والتنمية على الصعيد الحضري. وأدت مستويات البطالة المتزايدة إلى تفاقم حدة الفقر في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا بد من معالجة هاتين الظاهرتين معا للتصدي بشكل ناجح لأثر الفقر المضعف للقدرة على التنمية المستدامة. لذا فاستئصال شأفة الفقر مسألة جادة وهدف يكتسي أولوية عالية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويتطلب إدماج عناصر العمل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

٧ - وقد خلصت اللجنة في دورتها السابعة، في جملة أمور، إلى أن تنفيذ برنامج العمل بشكل كامل وفعال وطويل الأمد يتطلب إقامة شراكة قوية وملتزمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي. وحثت اللجنة على مواصلة تعزيز الشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والقطاع الخاص. كما حثت القطاع الخاص في بلدان أخرى على زيادة تطوير الشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانيا - المجالات القطاعية التي تتطلب إجراءات عاجلة

"ألف - تغير المناخ

٨ - تعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين أكثر البلدان تعرضا للمخاطر الناجمة عن الآثار الضارة لتغير المناخ. وتعد قدرات ووسائل التكيف مع هذه الظاهرة ضرورة قصوى بالنسبة لهذه الدول. كما أن مشاركة المجتمع الدولي والتزامه بالدعم يشكلان عناصر حاسمة مكملية للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل أي مواجهة أو تخطيط على المدى الطويل. ومن اللازم بصورة خاصة تقديم الدعم الدولي لتحديد خيارات التكيف وتوحيد الجهود لتقليل الضعف اعتمادا على أفضل المعلومات المتاحة.

٩ - وفي سياق الإجراءات التي يُضطلع بها لمعالجة هذه المسائل وعلى أساس شراكة قوية وملتزمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وعلى هذه الدول مواصلة العمل من أجل تحقيق ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، لا سيما من خلال طرائق محددة، للمساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس:

(أ) تحسين قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة تغير المناخ والتكيف مع هذه الظاهرة بطريقة مناسبة والمشاركة في أنشطة دولية أخرى مثل دراسة تقلب المناخ وإقامة الروابط اللازمة لذلك؛

(ب) تحسين الأعمال المتعلقة بإمكانيات التنبؤ بالمناخ؛

(ج) ومن المستصوب توثيق التعاون بين وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ حتى يتسنى إدماج المعلومات بسهولة في التخطيط الشامل من أجل التكيف على المدى الطويل.

"باء - الكوارث الطبيعية والبيئية وتقلب المناخ

"١٠ - إن الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة لأشد الكوارث الطبيعية إتلافا لا سيما على شكل أعاصير وانفجارات بركانية وهزات أرضية، كما تتعرض لآثار التقلبات المناخية. وفي بعض الجزر، تشمل هذه الكوارث والظواهر هبوب العواصف وانجراف التربة والجفاف الممتد والفيضانات الواسعة النطاق. وكان لظاهرة النينيو، خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، أثر بالغ على التنمية المستدامة في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية .

"١١ - وفي سياق الإجراءات التي يُضطلع بها لمعالجة هذه المسائل وعلى أساس شراكة قوية وملتزمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وعلى هذه الدول مواصلة العمل من أجل تحقيق ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، لا سيما من خلال طرائق محددة، للمساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس:

(أ) زيادة الجهود لتحسين الفهم العلمي للظواهر الجوية القاسية كتلك المتصلة بظاهرة التذبذب الجنوبي للنينيو وإعداد استراتيجيات طويلة الأجل للتنبؤ بآثارها والحد منها؛

(ب) تحسين الأعمال المتعلقة بقدرات الحد من عنف الكوارث الطبيعية ونظم الانذار المبكر، بما في ذلك الاضطلاع بتقييم ودراسة متعمقين للوسائل الفعالة للتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية؛

(ج) إقامة شراكات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والقطاع الخاص بما يتفق مع الممارسات المسؤولة في قطاع الأعمال لتنفيذ خطط تشمل نطاقا أوسع من المخاطر وتخفيض من أقساط التأمين وتوسع نطاق تغطية التأمين وبالتالي تزيد من التمويل الموجه للتعمير والتأهيل بعد الكوارث.

"جيم - موارد المياه العذبة

"١٢ - إن توافر المياه العذبة مسألة أساسية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق. فالموارد من المياه السطحية والمياه الجوفية محدودة نظرا لصغر مجامع المياه ومناطق تغذية طبقات المياه الجوفية، وقد زاد التوسع العمراني من تفاقم مشكلة توافر موارد المياه وجودتها. وأدت الخصائص الجيوفيزيائية للعديد من الجزر الصغيرة إلى جعلها عرضة لظواهر مناخية وزلزالية وبركانية عنيفة وأشد عرضة لفترات الجفاف وقلة تغذية طبقات المياه الجوفية وتأثيرات مناخية ضارة، بما في ذلك التلوث والاقترام الملحي وتحات التربة، مما يتطلب إيلاء الاهتمام لإدارة مجامع المياه وتخطيط استخدام التربة والمياه.

"١٣ - وفي سياق الإجراءات التي يُضطلع بها لمعالجة هذه المسائل وعلى أساس شراكة قوية وملتزمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وعلى هذه الدول مواصلة العمل من أجل تحقيق ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، لا سيما من خلال طرائق محددة، للمساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس:

(أ) تنفيذ مقرر لجنة التنمية المستدامة ١/٦ المتعلق ببرنامج عملها بشأن مسائل المياه العذبة في السياق الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) تحسين تقييم موارد المياه العذبة وتخطيطها وإدارتها على نحو متكامل في السياق الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) تنسيق المساعدة والبرامج والمشاريع الأخرى المخصصة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وإعادة تحديد مناطق تركيزها حسب الاقتضاء، على وضع أو تنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر عمل قانونية وطنية، فضلا عن خطط وتدابير متسقة، في إطار نهج متكامل لإدارة الموارد المائية؛

"دال - الموارد الساحلية والبحرية

"١٤ - إن سلامة الموارد الساحلية والبحرية وحمايتها والحفاظ عليها تتسم بأهمية أساسية في حياة الدول الجزرية الصغيرة النامية وتنميتها المستدامة. ويعد تحسين إدارة السواحل والمحيطات، فضلا عن الحفاظ على السواحل والمحيطات والبحار والاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية والترتيبات والمبادرات بما فيها الجهود الهادفة إلى الإقلال من التلوث البري والبحري، أساسيا لدعم منظمات المصائد الإقليمية والحفاظ على المحيطات كمصدر للغذاء وعامل أساسي من عوامل تنمية السياحة.

١٥ - وفي سياق الإجراءات التي يُضطلع بها لمعالجة هذه المسائل وعلى أساس شراكة قوية وملتزمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وعلى هذه الدول مواصلة العمل من أجل تحقيق وتعزيز الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، لا سيما من خلال طرائق محددة، للمساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس:

(أ) وضع برامج و/أو تعزيزها لبناء القدرة وتقييم الموارد الضخمة لمحيطات الدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارتها، ووضع ترتيبات محددة إقليمية ودون إقليمية و/أو تعزيزها فيما يتعلق بمسائل المحيطات والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) وضع برامج و/أو تعزيزها في إطار برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وبرنامج البحار الإقليمية لتقييم أثر التخطيط والتنمية على البيئة الساحلية، بما في ذلك المجتمعات الساحلية والأراضي الرطبة وموائل الارصفة المرجانية والمناطق الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الواقعة تحت ولايتها الوطنية وتنفيذ برنامج العمل؛

(ج) تعزيز القدرة الوطنية من أجل وضع منهجية أو مبادئ توجيهية لممارسات وأساليب سليمة مناسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك بغية بلوغ إدارة متكاملة وتنمية مستدامة للمناطق الساحلية والبحرية الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الموجودة تحت ولايتها الوطنية، اعتماداً على التجربة المتوفرة في هذا المجال؛

(د) البحث والتحليل العلمي المتصل بحفظ وإدارة الأرصد السمكية الكثيرة الارتحال والمتداخلة المناطق في أعالي البحار وفي المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الواقعة تحت ولايتها الوطنية؛

(هـ) تعزيز الحفاظ على النظم البيئية والموارد الساحلية وإدارتها واستخدامها بشكل مستدام في المناطق الساحلية الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الواقعة تحت ولايتها الوطنية؛

(و) تصديق الدول على اتفاق الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥ بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال أو انضمامها إلى هذا الاتفاق، وعلى اتفاق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لعام ١٩٩٣ لتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفاظ والإدارة أو انضمامها إليه ودعوة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المشاركة على نحو نشط في منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية الناشئة والموجودة وذلك لتنفيذ هذين الاتفاقين بصورة كاملة؛

(ز) صياغة سياسات واستراتيجيات وتدابير لتلبية احتياجات مصائد الأسماك، بما في ذلك الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه في المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الموجودة تحت ولايتها الوطنية، لكفالة المصادر الأساسية للإمدادات الغذائية لسكان الجزر والتنمية الاقتصادية؛

(ح) تعزيز القدرة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية على التفاوض بشأن اتفاقات الصيد؛

(ط) تعزيز القدرة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية على تشجيع الاستثمار التجاري وتقييمه ورصده في مصائد الأسماك المستدامة، بما في ذلك الصيد والمعالجة والتسويق، فضلا عن طرق تربية الأحياء المائية السليمة بيئيا، عند الاقتضاء، لزيادة قدرات المجتمعات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية على التملك وقدراتها الإدارية على الاضطلاع بأنشطة الصيد التجارية وبالأمنشطة الوطنية، في إطار مدونة قواعد السلوك لمصائد الأسماك المسؤولة مع أخذ خطة العمل الدولية التي وضعتها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة طاقة الصيد في الاعتبار؛

(ي) زيادة التنسيق الإقليمي في مجالات الإدارة والرصد والمراقبة والإشراف، بما في ذلك نظم رصد السفن وإعمال القانون وفق الاتفاقات الدولية للبلدان الساحلية وبلدان الصيد في المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الواقعة تحت ولايتها الوطنية، بما في ذلك إدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال؛

(ك) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تقييم أثار المصادر البرية للتلوث البحري ووضع آليات للقضاء على مصادر التلوث أو تخفيفها إلى الحد الأدنى والمشاركة في تنفيذ برنامج العمل؛

البديل ١

[ل] إقرار حق البلدان الجزرية الصغيرة النامية في تقنين استيراد المنتجات المحتوية على مواد غير قابلة للتحلل الحيوي و/أو الخطيرة وتقييده و/أو منعه، وحظر نقل النفايات والمواد الخطرة أو المشعة عبر الحدود في إطار ولايتها، بما يتوافق والقانون الدولي.]

البديل ٢

[ل] دعوة الدول إلى مواصلة بذل جهودها حتى يتم نقل النفايات والمواد الخطرة والمُسّعة عبر الحدود على نحو مأمون وخال من الأخطار وفقا للقوانين والأنظمة الدولية ذات الصلة.]

البديل ٣

[ل] أن تواصل جميع الدول بذل الجهود لضمان أن تتم إدارة النفايات والمواد الخطرة والمُسّعة على نحو مأمون وخال من الأخطار، عن طريق سبل منها تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها [واتفاقية المشتركة للإدارة المأمونة للوقود المستهلك والإدارة المأمونة للنفايات المُسّعة]؛ والتسليم بحقوق الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول في التحكم في استيراد وتصدير النفايات والمواد الخطرة والمُسّعة، وفي تنظيم نقل النفايات والمواد الخطرة والمُسّعة عبر الحدود في حدود ولايتها بما يتمشى مع القانون الدولي. وتمارس الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول سيادتها في البحر الإقليمي وحقوقها السيادية في المنطقة الاقتصادية الخالصة وعلى الجرف القاري، بما في ذلك ما يتصل بنقل النفايات والمواد الخطرة والمُسّعة عبر الحدود، على النحو الذي يتفق اتفاقا تاما مع حقوق المرور البريء والمرور العابر والأحكام المتعلقة بحرية الملاحة المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك الدولية الأخرى؛

(م) التسليم بالحق في تنظيم وأو تقييد وأو حظر استيراد المنتجات الحاوية لمواد غير قابلة للتحلل الحيوي وأو مواد خطيرة، بما يتفق والقانون الدولي.]

"١٦ - يلزم اتخاذ إجراءات للحفاظ على صحة الشعاب المرجانية. وستستند تلك الإجراءات إلى المبادرة الدولية للشعاب المرجانية والتقييمات العالمية للشعاب المرجانية، وذلك لضمان الأمن الغذائي وتجديد الأرصد السمكية وتوفير محور تركيز لتنفيذ ولاية جاكارتا، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

"١٧ - وفي سياق الإجراءات المتخذة حاليا للتصدي لتلك المسائل واستنادا إلة شراكة قوية ومخلصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي للمجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف والأنشطة التالية ودعمها، من خلال سبل منها اتباع طرائق خاصة، للمساعدة في التنفيذ المتواصل لبرنامج عمل بربادوس:

(أ) تشجيع حفظ وإدارة الشعاب المرجانية على صعيد المجتمع المحلي وطنيا وإقليميا؛

(ب) المبادرات المتصلة بالوسائل البديلة لكسب الرزق مثل تربية المائيات والسياحة البيئية؛

(ج) المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا حفظ وإدارة المحاصيل الجديدة؛

(د) المبادرات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للشعاب المرجانية؛

(هـ) إجراء البحوث ومراقبة التكنولوجيا ونقلها على النحو المبين في برنامج العمل لتقييم آثار استكشاف الموارد غير الحيّة على البيئتين الساحلية والبحرية؛

(و) مواصلة تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالشعاب المرجانية كجزء من المبادرة الدولية للشعاب المرجانية، وما تضمنته من "دعوة إلى العمل"، و "دعوة جديدة إلى العمل"، و "إطار العمل".

"هـ - الطاقة"

"١٨ - بالنظر إلى اعتماد الدول الجزرية الصغيرة النامية على المصادر التقليدية للطاقة، يلزم تعبئة الموارد من جميع المصادر، بما فيها القطاع الخاص، من أجل تقديم المساعدة التقنية والمالية والتكنولوجية، حسب الاقتضاء، إلى تلك الدول، لتشجيع استعمال الطاقة بكفاءة والإسراع بتنمية مصادر الطاقة المتجددة السليمة بيئياً والاستفادة من تلك المصادر إلى أقصى حد.

"١٩ - وفي سياق الإجراءات الجاري اتخاذها حالياً للتصدي لتلك المسائل واستناداً إلى شراكة قوية ومخلصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي للمجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف والأنشطة التالية ودعمها، من خلال سبل منها اتباع طرائق خاصة، للمساعدة في التنفيذ المتواصل لبرنامج عمل بربادوس:

(أ) وضع مبادرات للطاقة المتجددة على الصعيد الإقليمي، تفادياً لازدواجية الجهود وتحقيقاً لوفورات من الإنتاج الكبير؛

(ب) تنمية الموارد البشرية لتلبية احتياجات التخطيط والإدارة المستدامة لقطاع الطاقة المتجددة؛

(ج) تشجيع البحث والتطوير واستثمار القطاع الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة ذات الأولوية؛

(د) تمويل التطبيقات المتعلقة بالطاقة المتجددة، بما في ذلك المعايير والمبادئ التوجيهية لاستخدام الطاقة بكفاءة وحفظها؛

(هـ) تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في الوصول إلى موارد نظيفة ومستدامة للطاقة، في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في استخدام موارد الطاقة المتجددة ومخططات التمويل المبتكرة تحقيقاً لاكتفاء ذاتي أطول أجلاً من موارد الطاقة.

واو - السياحة

"٢٠ - ستحتاج تنمية السياحة المستدامة وتعزيزها إلى اضطلاع الدول الجزرية الصغيرة النامية بجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويلزم في هذا الصدد مواصلة الدعم والتعاون الدوليين. كما سيلزم إيلاء عناية خاصة لتنسيق مشاريع السياحة البيئية على الصعيد الإقليمي، وتيسير تبادل المعلومات والخبرات، وإشراك القطاع الخاص في مشاريع السياحة البيئية التي تحصل على دعم من المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد تضمن تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للسياحة عن تنمية السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية إجراءات محددة في هذا الصدد. [ينبغي أخذ المقرر المتعلق بالسياحة المستدامة الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة في الحسبان باعتباره جزءاً لا يتجزأ من هذه النتيجة].

"٢١ - وفي سياق الإجراءات المتخذة حالياً للتصدي لتلك المسائل واستناداً إلى شراكة قوية ومخلصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي للمجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف والأنشطة التالية ودعمها، من خلال سبل منها اتباع طرائق خاصة، للمساعدة في التنفيذ المتواصل لبرنامج عمل بربادوس:

(أ) وضع برامج إقليمية ووطنية للتقييم البيئي تتناول الطاقة الاستيعابية للموارد الطبيعية، بما في ذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية السياحية؛

(ب) تدعيم بناء القدرة المؤسسية في قطاع السياحة وتعزيز حماية البيئة وحفظ التراث الثقافي عن طريق توعية المجتمع المحلي ومشاركته؛

(ج) تشجيع استعمال التكنولوجيات ونظم الاتصال الحديثة التي تتيح الاستخدام الفعال للمعلومات العالمية والإقليمية والوطنية إلى أقصى حد في دعم التنمية السياحية المستدامة؛

(د) تحسين جمع واستعمال البيانات السياحية بوصفها وسيلة لتيسير التنمية السياحية المستدامة؛

(هـ) إقامة أشكال من الشراكة في مجال السياحة المستدامة لحفظ الموارد المحدودة واستخدامها على نحو فعال، بناء على طلب المستهلكين والأسواق، ووضع مبادرات مجتمعية، وينبغي أن يتم الترويج للمواقع السياحية على النحو الذي يحافظ على الثقافة المحلية وصحة البيئة؛

(و) بناء القدرة المؤسسية ومواصلة تنمية الموارد البشرية على جميع أصعدة صناعة السياحة، مع التركيز بصورة خاصة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين القدرة على استخدام التكنولوجيات الحديثة.

"٢٢ - وفي سياق الإجراءات المتخذة حاليا للتصدي لتلك المسائل واستنادا إلى شراكة قوية ومخلصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي للمجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف والأنشطة التالية ودعمها، من خلال سبل منها اتباع طرائق خاصة، للمساعدة في التنفيذ المتواصل لبرنامج عمل بربادوس:

(أ) تعزيز السياحة المستدامة والإدارة المستدامة للعمليات السياحية، عن طريق اعتماد أنظمة مناسبة، ومدونة اختيارية لقواعد السلوك، ومعايير لأفضل الممارسات، وتدابر مبتكرة أخرى؛

(ب) تعبئة موارد كافية، من جميع المصادر، لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز القدرة المؤسسية والموارد البشرية وحماية البيئة؛

(ج) تحسين قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ المتطلبات التعاھدية لمنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية.

"٢٣ - وتتسم الصلات بين السياحة المستدامة والطاقة والنقل بأهمية كبيرة للبلدان النامية، وبخاصة أقلها نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية منها. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الحسبان لدى التحضير لبند جدول الأعمال المتعلق بالطاقة والنقل في الدورة التاسعة للجنة.

"ثالثا - وسائل التنفيذ

"ألف - استراتيجيات التنمية المستدامة

"٢٤ - تتيح الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة، فضلا عن التعاون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، استخدام الموارد البشرية والمؤسسية والمالية والطبيعية الوطنية والإقليمية على نحو أكثر فعالية، ويمكن للاستراتيجيات الشاملة والتعاونية أن تشكل أيضا أساسا متينا لتنفيذ البرامج والمشاريع التي يدعمها المانحون تنفيذا أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكاليف. ويصدق ذلك بوجه خاص إذا ما جرى تصور تلك الاستراتيجيات على أنها ذات منحنى عملي، بما يفسح المجال للقيام بعملية تحسينات وتعديلات تدريجية، وعلى أنها أداة لتشجيع المشاركة الأوسع لجميع الفئات المعنية والمجتمع المدني.

"٢٥ - وفي سياق الإجراءات المتخذة حاليا للتصدي لتلك المسائل واستنادا إلى شراكة قوية ومخلصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي للمجتمع الدولي والدول

الجزرية الصغيرة النامية السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف والأنشطة التالية ودعمها، من خلال سبل منها اتباع طرائق خاصة، للمساعدة في التنفيذ المتواصل لبرنامج عمل بربادوس:

(أ) أن تجدد الدول الجزرية الصغيرة النامية التزامها بالانتهاء من وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وحسب الاقتضاء، الاستراتيجيات دون الإقليمية والإقليمية، قبل الموعد المحدد لذلك وهو عام ٢٠٠٢ حسب ما هو متفق عليه في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة التي عقدت في عام ١٩٩٧، حتى يتسنى بدء تنفيذها في أقرب وقت ممكن؛

(ب) تبادل الخبرات فيما بين المناطق الجزرية المختلفة في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة؛

(ج) وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة من خلال نهج شفافة على أساس المشاركة، وتحديد مؤشرات وقواعد مرجعية واضحة قدر الإمكان لقياس التقدم الذي يعكس الأهداف الأعم، بما في ذلك الأهداف الإقليمية، في الوقت الذي يعكس فيه الأوضاع القطرية الفردية. وينبغي أن تشكل هذه المؤشرات إطارا لقياس وتقييم فعالية استراتيجيات التنفيذ الوطني والتعاون الدولي في هذا الصدد؛

(د) تعزيز الخدمات الإحصائية والتحليلية الوطنية والإقليمية حتى يمكن تسجيل وقياس التقدم بشكل ملائم، بما في ذلك التغيرات في حالة الضعف والهشاشة التي تميز أوضاعها الاقتصادية والبيئية. وينبغي أن يشمل تجميع البيانات توزيعا لها حسب الجنس والعمر؛

(هـ) الاتساق مع أهداف الاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل الدولية للتنمية المستدامة التي تم اعتمادها في المؤتمرات العالمية المتعاقبة في فترة التسعينات.

"باء - بناء القدرات

"٢٦ - يظل بناء القدرات عنصرا حيويا للتنمية المستدامة الطويلة الأجل للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه الدول مصممة على مواصلة جهودها لبناء القدرات. ولا يزال الاهتمام مستمرا فيما يتعلق بمستويات المساعدة الخارجية من أجل بناء القدرات. وتعتبر تعبئة الموارد من جميع المصادر أمرا أساسيا لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من مواصلة التزامها بالتنمية المستدامة على جميع المستويات، ولا سيما بناء القدرات لتنفيذ برنامج العمل.

"٢٧ - وفي إطار الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه القضايا وعلى أساس الشراكة القوية والجادة القائمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية بما في ذلك تحديد طرق محددة للمساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس:

(أ) مواصلة وضع وتنفيذ استراتيجيات للتنمية المستدامة لتعزيز القدرات المؤسسية؛

(ب) تشجيع التعليم من أجل التنمية المستدامة بما في ذلك التدريب في المجالات الديموغرافية وتحقيق التوازن بين الجنسين في تنفيذ جميع برامج التعليم والبرامج المتعلقة بوعي الجماهير؛

(ج) القيام، بدعم دولي للوكالات القطاعية، حسب الاقتضاء، ببناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع المفاهيم المتعلقة بإدارة التنمية المستدامة موضع التنفيذ، بما ذلك اتباع نهج النظام الإيكولوجي، حيثما كان ذلك ملائماً؛

(د) زيادة استخدام النهج التقليدية والقدرات المحلية في مجال التدريب، وزيادة الوعي واستخدام اللغات المحلية في وضع وعرض المواد وإشراك المجتمعات المحلية في وضع برامج التعليم والتدريب وزيادة الوعي؛

(هـ) مواصلة تعزيز إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وإشراك عدد كبير من الشركاء المحتملين من أجل تشجيع ودعم التنمية المستدامة؛

(و) تعزيز مراكز التدريب والبحوث العلمية والتقنية الإقليمية والبحوث العلمية بما في ذلك تحسين البيانات وجمع البيانات وتعزيز مراكز الامتياز في مجالي السياحة والتنمية المستدامة.

"جيم - تعبئة الموارد والتمويل

"٢٨ - من الواضح أن تعبئة الموارد تمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين أن اهتمامها بالمعوقات في مجال الموارد ليس جديداً إطلاقاً فإنها تعتقد بوجود معالجتها بعزم جديد من قبل جميع الشركاء إذا أُريد للدورة الاستثنائية أن توفر المدخلات المطلوبة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. ويشكّل توفر الموارد المالية الملائمة في جميع المستويات عنصراً حيوياً للاستمرار في تنفيذ برنامج العمل. كما يعتبر توفر التكنولوجيا الملائمة والمعلومات الأساسية والبيانات البيئية وإمكانية الحصول عليها عنصراً حيوياً أيضاً لمعالجة القضايا التقنية. وبالتالي سوف يتطلب التنفيذ الناجح لبرنامج العمل توفير وسائل فعالة تشمل توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها وجديدة وإضافية وفقاً للفصل ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١ والفقرات ٩١ إلى ٩٥ من برنامج العمل والفقرات ٧٦ إلى ٨٧ من برنامج تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وستكون تعبئة الموارد ضرورية أيضاً لنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً على النحو المبين في برنامج العمل ونقل العلوم والتكنولوجيا وبناء القدرات بما في ذلك التعليم وزيادة الوعي والتنمية المؤسسية.

٢٩ - ويواجه كثير من البلدان الجزرية الصغيرة النامية صعوبة متزايدة في الحصول على تمويل إنمائي تسهيلي بسبب تطبيق بعض أعضاء المجتمع الدولي معايير تركز على المستويات المرتفعة نسبيا من نصيب الفرد في ناتجها القومي الإجمالي دون أن تراعي مراعاة تامة المستويات الفعلية للتنمية وحالات الضعف ومستوى المعيشة بالقيمة الفعلية. ولا يزال للمتطلبات المالية والدعم التقني أهميتهما الحيوية إذا أريد لتنفيذ برنامج العمل أن يمضي قدما. وسوف يعتمد ذلك في النهاية على الموارد التي تستطيع الدول الجزرية الصغيرة النامية تعبئتها من المصادر الداخلية والخارجية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها التنمية المستدامة عموما ولبناء القدرات بصفة خاصة. واعترافا من اللجنة بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من بين أكثر البلدان ضعفا من الناحية البيئية فقد حثت المجتمع الدولي على إيلاء أولوية خاصة لأوضاعها واحتياجاتها بمختلف السبل، بما في ذلك تمكينها من الحصول على المنح والموارد التسهيلية الأخرى.

٣٠ - وتشير الإحصاءات المقدمة عن طريق اللجنة إلى أن الهبوط العام في المساعدة الإنمائية الرسمية قد أثر أيضا في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي شهدت انخفاضا في المدفوعات الثنائية والمتعددة الأطراف من ٣٦٦,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ١٩٦,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧. وكان لهذا الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية أثر على هذه البلدان.

٣١ - ومن المسلم به هناك حاجة إلى زيادة تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة على المستوى الوطني وفقا للأولويات والقدرات الوطنية. ويجب أن تعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا على تكثيف بحثها لإيجاد طرق جديدة لتعبئة الموارد ولا سيما لاتخاذ مبادرات إقليمية. كما ينبغي أن يستخدم المانحون والدول الجزرية الصغيرة النامية الموارد الحالية بطريقة أكثر فعالية عن طريق زيادة التنسيق. وينبغي اتخاذ إجراء للبدء في استخدام الدور الذي تضطلع به آليات التنسيق الإقليمية الحالية على النحو الأمثل. كما ينبغي أن تشكل إمكانية تشجيع التعاون بين القطاع الخاص والشركاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية مجالا لمزيد من الاهتمام بمتابعة برنامج العمل. ويمكن أيضا تعبئة الموارد باتباع نهج إقليمي بشأن القضايا المتعلقة بالسياسة والتشريع والتنمية التقنية.

٣٢ - وقوبلت بالترحيب استجابة مصادر التمويل الدولية، مثل مرفق البيئة العالمية، للقضايا التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ التزامات الدول الجزرية الصغيرة النامية بموجب الاتفاقات ذات الصلة. وسوف يظل مرفق البيئة العالمية قناة مهمة لتوصيل الموارد المالية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي عموما تحسين استجابة وفرص وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٣٣ - وفي إطار الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه القضايا وبناء على الشراكة القوية القائمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي ينبغي أن يسعى المجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، بما في ذلك من خلال طرائق محددة للمساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

(أ) تحديد البرامج والمشاريع مع إشارة خاصة إلى المجالات التي تم تحديدها لاتخاذ إجراء عاجل ويمكن تمويلها من مرفق البيئة العالمية وآليات التمويل المتعددة الأطراف الأخرى؛

(ب) تحسين فعالية المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف بما في ذلك، من جملة أمور، توحيد ومواءمة الإجراءات والمؤشرات وطرق الإبلاغ وتعزيز التنسيق فيما بين المانحين؛

(ج) التأسيس على ما تحقق في الاجتماع الأخير للدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين، على أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا لعقد التزامات مالية جديدة وإضافية ومدفوعات من الموارد واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الخارجية الحالية الأخرى على نحو أفضل وأكثر فعالية مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) ينبغي تقييم مقترحات المشاريع المقدمة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بواسطة سلطات مختصة تراعي الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتولي اهتماما خاصا لمجالات برنامج عمل بربادوس التي لم تتلق حتى الآن الموارد الملائمة؛

(هـ) الدعوة إلى مواصلة الالتزام من جانب المؤسسات المالية الدولية بمشاريع وبرامج التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

"دال - العولمة وتحرير التجارة

"٣٤ - تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات فرص جديدة بسبب العولمة، وهي لا تملك سوى قدرة محدودة للتكيف معها [وإمكانية الاستفادة منها]، وبالتالي ينبغي توفير المساعدة لها عند الضرورة من أجل التكيف مع العولمة وتحرير التجارة. وينبغي إيلاء الاعتبار لذلك من جانب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وفي الأعمال التي تضطلع بها منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ولكي تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من التغلب على مشاكل العولمة وتحرير التجارة، ولكي [تستفيد] [تحقق الاستفادة الكاملة] مما لهما من مزايا، ينبغي أن يمد لها المجتمع الدولي يد المساعدة [حسب الاقتضاء لتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي بطريقة مستدامة] [باتخاذ إجراءات ملائمة لتسهيل اندماج اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاقتصاد العالمي بطريقة مستدامة وذلك بغرض تحسين فرص وصول صادرات الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى السوق العالمية].

"٣٥ - وفي سياق الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه القضايا وعلى أساس الشراكة القوية القائمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي والدول الجزرية

الصغيرة النامية على مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية بما في ذلك من خلال طرق محددة والمساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس:

(أ) الاعتراف بأوجه الضرر والضعف التي يعاني منها كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار [نظام] [المفاوضات] التجارية الدولية، [ومعالجتها]؛

(ب) تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يقوم بالتشاور مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بمعالجة الحالة الاقتصادية والتوقعات التجارية للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال فحصه الشامل المستمر لأثر العولمة وتحرير التجارة على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

(ج) تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين وتعزيز قدراتها في مجال السياسة التجارية والسياسات المتعلقة بفعالة التجارة والتجارة في الخدمات بما في ذلك التجارة الالكترونية، [لمساعدتها في التكيف مع التحدي الذي تفرضه عولمة الأسواق]؛

(د) تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والمساعدة التقنية حسب الاقتضاء، إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بما في ذلك في مجال بناء القدرات لتعزيز مشاركتها الفعالة في المفاوضات والأنشطة المتعلقة بالتجارة المتعددة الأطراف [بما في ذلك آلية تسوية المنازعات] [تسوية المنازعات] وصياغة جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية في المستقبل؛

(هـ) الاعتراف بالنتائج الضارة للعولمة وتحرير التجارة [وبفوائدهما] بالنسبة لاقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية [ولا سيما تقلص المعاملات التجارية التفضيلية التي تمثل أهمية حيوية للدول الجزرية الصغيرة النامية والصعوبات المتعلقة بالتنوع]؛ ولذلك تحت لجنة التنمية المستدامة المجتمع الدولي على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحسين قدراتها التنافسية ومنح الدول الجزرية الصغيرة النامية معاملة تفضيلية خاصة حسب الاقتضاء في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(و) الاعتراف بصعوبات التنوع في كثير من اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية ومعالجتها.

"هـ - نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً

"٣٦ - تتميز الدول الجزرية الصغيرة النامية بسمات وشواغل خاصة في مجالات مثل البيئة. ويعد تطوير وتطبيق النهج والتكنولوجيات الجديدة للتخفيف من حدة انبعاثات غازات الدفيئة، والتكيف مع آثار التغير المناخي أمراً حاسماً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولتعزيز فعالية هذه

التكنولوجيات ينبغي تعديلها، عند الاقتضاء، لكي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما ينبغي التأكيد على التكنولوجيات المنخفضة التكلفة والمجربة من حيث الميزات والأمن البيئيين، من قبيل الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الحفظ. وقد خصصت الدول الجزرية الصغيرة النامية وقتا وجهودا وموارد كبيرة للعمل في مجال التكنولوجيات ومعلومات التكنولوجيا. ويحتاج الأمر إلى قيام جميع المصادر بتوفير الدعم المالي والتقني بصورة مستمرة.

٣٧ - وتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية بمراحل مختلفة فيما يتعلق بتقييم أوجه الضعف التي تتسم بها على الصعيد الوطني، وسبل التكيف بالنسبة للتغير المناخي. ويسلم الأعضاء من الدول الجزرية الصغيرة النامية بضرورة إجراء المزيد من البحوث والتحليلات لتقييم آثار التغير المناخي، وثمة حاجة ملحة على وجه الخصوص تتمثل في تحديد التكنولوجيا المناسبة لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية الواطئة، والتي تعتبر إمداداتها من المياه العذبة الوطنية ملوثة بالفعل بسبب تسرب الملوحة إلى المياه العذبة. وتستطيع الجهود الدولية المبذولة من أجل دراسة المشاكل وإجراء البحوث واستحداث تكنولوجيات التكيف أن تكمل وتقوي بصورة مفيدة الأعمال التي بدأتها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٨ - وفي سياق الإجراءات التي يجري الاضطلاع بها لمعالجة هذه المواضيع، واستنادا إلى الشراكة القوية والقائمة على الالتزام بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وهذه الدول مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، بما في ذلك من خلال طرائق محددة، من أجل المساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس:

(أ) تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية ومشاركتها في مبادرات التكنولوجيا النظيفة، بما في ذلك تحديد فرص الاستثمار في التكنولوجيات السليمة بيئيا وممارسات الإدارة البيئية؛

(ب) تشجيع حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على المعلومات المتعلقة بتوافر التكنولوجيا السليمة بيئيا، وشروط نقلها، ولا سيما في مجالات محددة من أجل اتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية؛

(ج) بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تقييم احتياجات العلم والتكنولوجيا، وتقييم التكنولوجيا؛

(د) دور الدول الجزرية الصغيرة النامية في استحداث هياكل دعم مؤسسية ذات صلة بالتكنولوجيا، للربط الشبكي، بما في ذلك نظم ومصادر المعلومات، ومراكز التكنولوجيا، ومراكز تنمية المشاريع، ومؤسسات البحث والتطوير؛

(هـ) توفير الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤسساتها المشتركة في مجال التكنولوجيا ومعلومات التكنولوجيا من خلال الدعم المتعدد الأطراف والثنائي؛

(و) تشجيع مشاركة القطاع الخاص، وذلك في جملة أمور، من خلال استخدام ترتيبات الشراكة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتنمية التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى، بغية تيسير نقل واستخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً والاستثمارات ذات الصلة بالتكنولوجيا، إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية على النحو المبين في برنامج عمل بربادوس؛

(ز) تشجيع التحالفات الاستراتيجية بين مؤسسات البحث والتطوير ومستعملي التكنولوجيا المحتملين، لتسخير القدرات الإبداعية لدى الأوساط العلمية من أجل وضع استراتيجيات تكيف مبتكرة جديدة ومجربة وتكنولوجيات ذات صلة بالموضوع ومناسبة للظروف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك على سبيل المثال في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

"واو - مؤشر الضعف

"٣٩ - أشارت اللجنة، في دورتها السادسة، إلى أن مؤشر الضعف الذي يأخذ في الاعتبار القيود الناشئة عن صغر الحجم والهشاشة البيئية، وحالات الكوارث الطبيعية على نطاق قومي، والعلاقة الناجمة عن تلك القيود بالنسبة للضعف الاقتصادي، سيساعد على تحديد مظاهر ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديد التحديات التي تواجه التنمية المستدامة. وجرى التسليم أيضاً بأن مؤشر الضعف الذي يشمل البارامترات البيئية فضلاً عن البارامترات الاجتماعية - الاقتصادية، والذي يأخذ في الاعتبار تماماً الظروف الخاصة ومظاهر الضعف التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، قد يكون مفيداً [وقد يمكنه تكملة المعايير الأخرى المستخدمة لدى اتخاذ القرارات المتعلقة بحصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على [معاملة] [تمويل] بصورة تساهلية، مما قد يسهم بصورة مفيدة في المناقشة المتعلقة باتخاذ قرارات بشأن التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية].

"٤٠ - وتبرز الحاجة إلى وجود مؤشر للضعف بشأن البارامترات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية، في برنامج عمل بربادوس. ولقد حددت الدول الجزرية الصغيرة النامية على سبيل الأولوية العليا وضع مؤشر للضعف، وأيدت عملية تحديد مفهوم الضعف من حيث انطباقه على الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحديد عناصر الضعف المشتركة التي تجعلها عرضة للصدمات الاقتصادية والإيكولوجية الخارجية. ويعد قيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بتنسيق الجهود من أجل وضع هذا المؤشر أمراً أساسياً.

"٤١ - وفي سياق الإجراءات التي يجري اتخاذها لمعالجة هذه المواضيع على أساس الشراكة القوية القائمة على الالتزام بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وهذه الدول مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، بما في ذلك من خلال طرائق محددة، من أجل المساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس:

(أ) إكمال الأعمال الكمية والتحليلية المتعلقة بمؤشر الضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية، والأفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٠؛

(ب) بناء القدرة على جميع المستويات من أجل رصد وتقييم الضعف على المدى الطويل؛

(ج) الترحيب بإدراج الدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية "التوقعات البيئية العالمية" التي ستوفر بيانات خط الأساس البيئية بصورة أفضل.

"زاي - إدارة المعلومات: شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية

"٤٢ - تعد شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة ملموسة لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهي تتمتع، إلى جانب برامج تكنولوجيا المعلومات الأخرى بإمكانيات مهمة من أجل تنفيذ برنامج العمل بفعالية وبصورة ناجحة. ولقد شاركت الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة وثيقة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال التحالف التابع لها، بوضع شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المهم من أجل تعزيز مفهوم الشبكة، أن تقوى الدول الجزرية الصغيرة النامية ملكيتها لها.

"٤٣ - وفي سياق الإجراءات التي يجري الاضطلاع بها لمعالجة هذه المواضيع، على أساس الشراكة القوية القائمة على الالتزام بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، بما في ذلك من خلال طرائق محددة من أجل المساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج العمل على النحو التالي:

(أ) تيسير نقل التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الاتصالات بغية ترويج استخدامها، على النحو المبين في برنامج العمل؛

(ب) معالجة القيود المفروضة على القدرة على الاتصال مع شبكة الإنترنت؛

(ج) تحسين عمليات التزويد بالمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛

(د) تشجيع فرص ومشاركة القطاع الخاص؛

(هـ) توفير ما يلزم من دعم وتدريب للموارد البشرية؛

(و) إنشاء وصلات مع دار تبادل المعلومات الحالية وما يماثلها من آليات الشبكات والاتفاقيات ذات الصلة؛

(ز) الدعوة من أجل التعاون الدولي المناسب للأغراض المذكورة أعلاه؛

(ح) تعزيز شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها أيضا مصدرا مهما للمعلومات بشأن أفضل الممارسات في مجال الإدارة البيئية.

"حاء - التعاون والشراكة في المجال الدولي

"٤٤ - سيقضي التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس أن تستخدم منظومة الأمم المتحدة الموارد الحالية بمزيد من الفعالية، وأن تلتزم إمكانيات تعبئة موارد جديدة وتحسين آليات التنسيق بغرض تقديم الدعم في المجالات ذات الأولوية المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بصورة مركزة ومنسقة. وفي هذا الصدد، قد تكون الجهود الجارية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق مفيدة. وسيقتضي الأمر أيضا تعزيز الترتيبات المؤسسية الحالية داخل منظومة الأمم المتحدة بغية تنفيذ برنامج العمل بالكامل. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدورها الحفاز والداعم، ولا سيما من خلال اللجان الإقليمية، التي تقوم بدور أساسي في تنفيذ برنامج العمل بصورة شاملة وخاصة بالنسبة لتوفير المساعدة في مجال بناء القدرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالتالي يجب على الجهود المبذولة لإصلاح الترتيبات المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة أن تأخذ هذه الشواغل في الاعتبار فيما يتعلق بالإجراءات المقبلة.

"٤٥ - ويعد الرصد والاستعراض المستمران جانباً مهماً لقياس الأداء، وستلزم مواصلة القيام بهما، من خلال التقارير المقدمة من الأمين العام ومن خلال أعمال لجنة التنمية المستدامة وبرنامج عملها المتفق عليه (انظر E/CN.17/1996/6). وستحتاج وكالات الأمم المتحدة إلى زيادة التركيز على مجالات الخبرة والولايات المتفق عليها، فضلا عن الاستفادة من الاستراتيجيات الإقليمية أو الوطنية والاتفاقيات والبرامج الموجهة للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك صلات مهمة مع استعراض اللجنة لمسائل المحيطات والبحار والتوصيات المقدمة فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون الدوليين.

"٤٦ - وبالإضافة إلى تحسين التنسيق، يتعين على وكالات منظومة الأمم المتحدة أن تكون أكثر استباقاً إلى التماس آراء الدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق مجموعة كاملة من قضايا التنمية المستدامة، بغية كفالة مراعاتها على النحو الواجب لكل من الفوارق الوطنية والحساسيات المحلية، ولا سيما الحساسيات المتعلقة بمجالات من قبيل المعارف التقليدية والمنزلة الخاصة التي تتمتع بها المجتمعات المحلية والأصلية.

"٤٧ - وستلزم زيادة الدعم الدولي لأغراض الرصد والتقييم الإقليميين، فضلا عن مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في "التوقعات البيئية العالمية"، وهي مشاركة تحظى بالترحيب. وسيكون من الضروري استحداث معايير نموذجية ومؤشرات لتحسين الأداء، بما في ذلك أطر زمنية لقياس وتقييم تنفيذ برنامج العمل، والقرارات التي تتخذها مجالس إدارة وكالات منظومة الأمم المتحدة.

[وسيكون الاستعراض الكامل والشامل لهذه القرارات وتنفيذ برنامج العمل [مفيدا] [مطلوبا] [مفيدا] ومطلوبا] في عام ٢٠٠٤].

"٤٨ - وفي سياق الإجراءات التي يجري الاضطلاع بها لمعالجة هذه المواضيع على أساس الشراكة القوية القائمة على الالتزام من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، على المجتمع الدولي وهذه الدول مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، بما في ذلك من خلال طرائق محددة، من أجل المساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس على النحو التالي:

(أ) تعزيز الترتيبات المؤسسية القائمة من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة في الأمم المتحدة، من أجل زيادة الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الحد الأقصى، وإضفاء مزيد من الفعالية على ما تقدمه الأمم المتحدة، ووكالاتها، ولجانها الإقليمية من تعزيز ومساعدة للتنمية المستدامة في الدول الجزرية؛

(ب) تيسير تكوين الشراكات فيما بين أصحاب المصالح كافة، ولا سيما المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص؛

(ج) كفالة مراعاة وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء للاستراتيجيات والآليات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة، من قبيل الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية، وغيرها من الاتفاقات و/أو الترتيبات الإقليمية المعتمدة من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية، بحيث تشكل مظلة شاملة لتصميم البرامج، وذلك بالتشاور الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الموجودة في المناطق المعنية، مما يكفل تزايد اتساق الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة مع استراتيجيات المنظمات الإقليمية لهذه الدول الجزرية، وخطط عملها، وآليات التنسيق بها؛

(د) دعم وكالات منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتنفيذها. وفي حالة تعذر انضمام بعض هذه الدول إلى الاتفاقيات الدولية، بسبب وجود معوقات تتصل بالموارد المالية أو البشرية، ينبغي لشركاء هذه الدول في التنمية المستدامة التشاور معها لالتماس آرائها بشأن المسائل التي تتناولها تلك الاتفاقيات حتى يتسنى لهؤلاء الشركاء مراعاة مواقف هذه الدول أثناء اجتماعات مؤتمرات الأطراف في هذه الاتفاقيات؛

(هـ) دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى المنتمية لمناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية أو التي تعمل فيها، من أجل مواصلة وتعزيز الجهود التي تبذلها لتنفيذ برنامج عمل بربادوس، ولدعم جهود التنفيذ الوطني التي تبذلها حكومات هذه الدول الجزرية.

٢٩ - وفي الجلسة ٢ أيضا، قدم ممثل أنتيغوا وبربودا تقريراً عن محصلة المشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن مشروع التجميع المنقح.

٣٠ - وفي الجلسة نفسها، وعقب البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة، وألمانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والسودان، وساموا، وسانت لوسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وجزر مارشال، وغيانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وموريشيوس، وكوبا، وبربادوس، قررت اللجنة، متصرفة بوصفها الهيئة التحضيرية، أن توصي الجمعية العامة بأن تأذن للهيئة التحضيرية بعقد دورة مستأنفة مدتها يومان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ من أجل الانتهاء من أعمالها (انظر الفصل الخامس، الفرع باء، المقرر 1999/PC/2).

الفصل الرابع

اعتماد تقرير اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية

٣١ - في الجلسة ٢، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، كان معروضا على اللجنة، بوصفها الهيئة التحضيرية، مشروع تقريرها (E/CN.17/1999/PC/L.2).

٣٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها.

الفصل الخامس

التوصيات المقدمة من اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية لكي تعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين، والمقران اللذان اتخذتهما الهيئة التحضيرية

ألف - المقررات الموصى بأن تعتمدها الجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية الثانية والعشرين

٣٣ - توصي لجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة التحضيرية، بأن تعتمد الجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية الثانية والعشرين مشاريع المقررات التالية:

مشروع المقرر الأول

جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين

اعتمدت الجمعية العامة جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الاستثنائية الثانية والعشرين:

- ١ - افتتاح رئيس وفد رئيس دورة الجمعية العامة الرابعة والخمسين للدورة الاستثنائية.
- ٢ - دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.
- ٣ - وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية:
(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛
(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.
- ٤ - انتخاب الرئيس.
- ٥ - تقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية.
- ٦ - تنظيم الدورة الاستثنائية.
- ٧ - إقرار جدول الأعمال.
- ٨ - استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٩ - اعتماد الوثيقة (الوثائق) الختامية.

مشروع المقرر الثاني

الترتيبات التنظيمية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين

تعتمد الجمعية العامة الترتيبات التنظيمية التالية لدورتها الاستثنائية الثانية والعشرين التي ستعقد في المقر في ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩:

ألف - الرئيس

- ١ - تُعقد الدورة الاستثنائية برئاسة رئيس دورة الجمعية العامة العادية الرابعة والخمسين.

باء - نواب الرئيس

٢ - يكون نواب رئيس الدورة الاستثنائية هم نفس نواب رئيس دورة الجمعية العامة العادية الرابعة والخمسين.

جيم - اللجنة الجامعة المخصصة

٣ - تنشئ الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لجنة جامعة مخصصة للدورة الاستثنائية الثانية والعشرين. ويتألف مكتب اللجنة الجامعة المخصصة من رئيس واحد وثلاثة نواب للرئيس ومقرر.

دال - لجنة وثائق التفويض

٤ - يكون أعضاء لجنة وثائق التفويض للدورة الاستثنائية هم نفس أعضاء لجنة وثائق التفويض لدورة الجمعية العامة العادية الرابعة والخمسين.

هاء - المكتب

٥ - يتألف مكتب الدورة الاستثنائية من الرئيس و ٢١ نائبا لرئيس الدورة الاستثنائية، ورؤساء اللجان الست الرئيسية التابعة لدورة الجمعية العامة العادية الرابعة والخمسين ورئيس اللجنة الجامعة المخصصة.

واو - النظام الداخلي

٦ - يطبق النظام الداخلي للجمعية العامة على الدورة الاستثنائية.

زاي - المناقشة في الجلسات العامة

٧ - لا تتجاوز مدة كل من البيانات المدلى بها في المناقشة في الجلسات العامة خمس دقائق.

٨ - تُعد قائمة المتكلمين في المناقشة في الجلسات العامة بسحب القرعة. وتعطى الأسبقية لرؤساء الدول ونواب الرؤساء وأولياء العهد ورؤساء الحكومات لدى إعداد قائمة المتكلمين، وفي ترتيب إلقاء الكلمات، ويعاملون على قدم المساواة فيما يتعلق بقائمة المتكلمين. ويعقبهم نواب رؤساء الوزراء/الوزراء، والوزراء، ونواب الوزراء/ رؤساء الوفود، ورؤساء الوفود.

حاء - توزيع البنود

- ٩ - تخصص البنود ١ إلى ٩ من جدول الأعمال المؤقت للجلسات العامة.
- ١٠ - يحال أيضا البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت إلى اللجنة الجامعة المخصصة.
- طاء - مشاركة المتكلمين خلاف الدول الأعضاء
- ١١ - يجوز للمراقبين الإدلاء ببيانات في المناقشة في الجلسات العامة.
- ١٢ - وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، يجوز للدول التالية الأعضاء في وكالات متخصصة وليست أعضاء في الأمم المتحدة الاشتراك في الدورة الاستثنائية بصفة مراقبين: توفالو، تونغا، جزر كوك، سويسرا، الكرسي الرسولي، كيريباتي، ناورو، نيوي.
- ١٣ - وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، يجوز للدول التالية الأعضاء المنتسبة في اللجان الاقتصادية - الإقليمية الاشتراك في الدورة الاستثنائية، رهنا بأحكام النظام الداخلي للجمعية العامة وبنفس صفة المراقبين التي اشتركوا بها في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ١٩٩٤: أروبا؛ أنغولا؛ بورتوريكو؛ بوليفيا الفرنسية؛ جزر الأنتيل الهولندية؛ جزر فرجن البريطانية؛ جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛ جزر كوك؛ جزر ماريانا الشمالية؛ ساموا الأمريكية؛ غوام؛ كاليدونيا الجديدة؛ مكاو؛ هونغ كونغ، الصين؛ مونتسيرات؛ نيوي.
- ١٤ - وبالإضافة إلى ذلك يجوز لكل من واليس وفوتونا، وتوكيلاو، الاشتراك في الدورة الاستثنائية بصفة مراقب.
- ١٥ - ويجوز للرئيس أن يوجه الدعوة إلى عدد محدود من المنظمات الحكومية الدولية غير المشمولة بالفقرة ١٤ أعلاه للإدلاء ببيانات في اللجنة الجامعة المخصصة.
- ١٦ - ورهنا بتوفر الوقت اللازم، يجوز لعدد محدود من المنظمات غير الحكومية التي ترشحها الأوساط المناصرة لها أن تدلي ببيانات في المناقشة التي ستجرى في الجلسة العامة، رهنا بموافقة رئيس الجمعية العامة.
- ١٧ - ويجوز لممثلي المنظمات غير الحكومية الذين لا يتسع المجال للاستماع إليهم في الجلسة العامة أن يدلو ببيانات أمام اللجنة الجامعة المخصصة.
- ١٨ - ويجوز لممثلي المنظمات غير الحكومية الذين تختارهم أوساطهم المناصرة الإدلاء ببيانات أمام اللجنة الجامعة المخصصة.

١٩ - ويجوز لممثلي برامج الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإدلاء ببيانات أمام اللجنة الجامعة المخصصة.

ياء - الجدول الزمني للجلسات العامة

٢٠ - ستعقد أثناء فترة اليومين ست جلسات عامة بمعدل ثلاث جلسات يوميا وفقا للجدول الزمني التالي: من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠ ومن الساعة ١٩/٠٠ إلى الساعة ٢٢/٠٠.

باء - المقررات التي اتخذتها اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين

٢٤ - اتخذت لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة التحضيرية المقررين التاليين:

المقرر 1999/PC/1

ترتيبات اعتماد المنظمات غير الحكومية في دورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرر لجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تدعو إلى الدورة الاستثنائية الجهات التالية:

(أ) المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) المنظمات غير الحكومية المعتمدة بالفعل لدى المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

الدورة المستأنفة للجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة
التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض
وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية

في الجلسة ٢، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، قررت لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أن توصي الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين بأن تأذن للهيئة التحضيرية بعقد دورة مستأنفة مدتها يومان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بهدف إتمام أعمالها.

— — — — —